نائب الفاعل على مذهب الفرج لمراده فقد له وكذلك ينوب مناب المصدر اسم
الاشارة نحو ضربته ذاك الضرب ونزعم بعضهم انه اذا ناب اسم الاشارة
مناب المصدر فلابد من وصفه بالمصدر كما مثلناه وفيه نظر فمن اطلت
سيبويه ظننت ذاك اي ظننت الظن فذاك اسم اشارة الى الظن فلم
يوصف به وقد ينوب عن المصدر ايضا ضمير نحو ضربته زيدا اي ضربت
الضرب وهذه قوله تعالى لا اعذبه احدا من العالمين اي لا اعذب العذاب
وعدة نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه الله والله سبحانه اعلم

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدًا ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد ولا جمعه بل يجب افراده فتقول ضربت
ضربا وذلك لانه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع واما
غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف انه يجوز تثنيته
وجمعه فاما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه فتقول
ضربت ضربتين وضربات واما المبين للنوع فالمشهور انه يجب تثنيته
وجمعه اذا اختلفت انواعه نحو سرت سير الدابة والعنيف والقبيح وظاهر
كلام سيبويه انه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع
وهذا اختيار الشلوبين والله سبحانه اعلم

وَحَذْفَ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لانه مسوق لتقرير عامله وفي حذفه
والحذف ضد ذلك واما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا
او وجوبا فالمحذوف جوازا كقولك سير زيد لمن قال اي سير سرت وضربتين
لمن قال كم ضربت زيدا والتقدير سرت سير زيد وضربت ضربتين وقول
ابن المصنف انه قول وحذف عامل المؤكد امتنع سهوا منه كقولك
ضربا زيدا اصدر مؤكد وعامله محذوف وجوبا كما سياتي وهذا ليس
بصحيح وما استدل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد ليس منه
وذلك ان ضربا زيدا اليس من التاكيد في شيء بل هو احد حال من التاكيد
بمثابة اضرب زيدا لانه واقع موقعه فكما ان اضرب زيدا لا تاكيد
فيه كذلك ضربا زيدا وكذلك جميع الامثلة التي ذكرها ليست من

قوله امتنع ليس بواجب لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقربه بالاولى منه زينبه وحلان

باب التاكيد

باب التاكيد لان المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو
موضوع عنه ودليل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما كما يشترط في المؤكدات
بمنع الجمع بينها وبين المؤكد ودليل على انه ليس منها وغوص ليس
من المصدر المؤكد لعامله لان المصدر المؤكد لا خلاف انه لا يعمل واختلفوا
في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل اكما والصحيح انه يعمل فزيدا في
قولك ضربا زيدا منصوب بضربا على الاصح وقيل انه منصوب بالفعل
المحذوف وهو اضرب فعلى القول الاول نائب ضربا عن اضرب في الدلالة على
معناه وفي العمل وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى وذهب العمل

وَالْحَذْفَ حَتِّمْ مَعَ أَتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِ كَنَدْلًا الْلَّذَ كَانَدَلَا

يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع منها اذا وقع المصدر بدلا من
الفعل وهو مقيس في الامر والنهي نحو قياما لا قعودا اي قم قياما
كما تقعد قعودا والدعا نحو سقيا لك اي سقاك الله وكذلك يحذف
عامل المصدر وجوبا اذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ
نحو اقولا بالباطل وقد علاك المشيب اي تقول بالباطل وقيل حذف عامل المصدر بافا
المصدر مناب فعل المقصود به الخبر نحو أفعل وكذا مذ اي والله
فالمصدر في هذه الامثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر
نائب مناب في الدلالة على معناه واشار بقوله كندلا الى ما انشده سيبويه

وهو قول الشاعر ... على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا نائب مناب فعل الامر وهو انذل والندل الخطف الشيء بسرعة
وزريق مناداى والتقدير ندلا يا زريق وزريق اسم رجل واجاز المصنف
ان يكون مرفوعا بعامله لا وفيه نظر لان ان جعل ندلا نائبا مناب فعل
الامر للمخاطب والتقدير انذل لم يصح ان يكون مرفوعا به لان فعل
الامر اذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا كذلك ما ناب منابه وان جعل
نائبا مناب فعل الامر للغائب والتقدير لينذل لم يصح ان يكون مرفوعا
به لان المنقول ان المصدر لا ينوب مناب فعل الامر للغائب وانما
ينوب مناب فعل الامر للمخاطب نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا

وَمَا لِمُبْهَمٍ كَمُلْ مَا عَامِلَهْ ... عَامِلُهُ بُعْدًا وَحَيْثُ عَنَّا

يحذف عامل المصدر ايضا وجوبا اذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه